التحليل الجغرافـــي لظاهرة الهجرة غير الشـــرعية وانعكاساتها على المجتمع الليبي

أ. رشـــيد أبوبكر أحمد علي *
قسم الجغرافيا ، كلية التربية العجيلات ، جامعة الزاوية، ليبيا
Email r.ali@zu.edu.ly
تاريخ الاستلام 25 / 9/ 2025م تاريخ القبول9 / 2 / 2026م

A Geographical Analysis of Irregular Migration and Its Societal Implications in Liby"

Rasheed Abobaker Ahmed Ali / Geography Department/ Faculty of Education/ University of Zawia
Email r.ali@zu.edu.ly

Abstract:
The study addresses the issue of illegal migration and its impact on Libyan society from economic, social, and political dimensions. It highlights Libya's geographical position as a key gateway for migration to Europe, in addition to the repercussions of internal political crises and neighboring countries on the increasing flow of migrants.
The study found that illegal migration negatively affects the local labor market by raising unemployment rates and lowering wages. It also contributes to the growth of the informal economy, thereby weakening the national economy. Socially, this phenomenon creates tensions between local residents and migrants due to competition for resources and cultural differences
Furthermore, the study revealed that government policies remain unstable and poorly coordinated, limiting the effectiveness of migration management. The research concludes by recommending the development of a comprehensive national strategy based on international cooperation, achieving a balance between security and social stability, and respecting human rights.
Keywords: Illegal migration, labor market, government policies, social impacts

الملخـــــــص:
تناول البحث موضـوع الهجـرة غيـر الشـرعية وتأثيرهـا علـى المجتمـع الليبـي مـن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويركز على دور الموقع الجغرافي لليبيـا

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

كمنفذ رئيسي للهجرة نحو أوروبا إضافة إلى تداعيات الأزمات السياسية الداخلية ودول الجوار في زيادة تدفق المهاجرين.

توصل البحث إلى أن الهجرة غير الشرعية تؤثر سلبا على سوق العمل المحلي من خلال ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الأجور، كما تساهم في نمو الاقتصاد غير الرسمي، مما يضعف الاقتصاد الوطني اجتماعيا، تؤدي هذه الظاهرة إلى توترات بين السكان المحليين والمهاجرين بسبب التنافس على الموارد واختلاف الثقافات.

كما أظهرت الدراسة أن السياسات الحكومية ما زالت تعاني من عدم الاستقرار وضعف التنسيق مما يحد من فعالية إدارة ملف الهجرة. ويختتم البحث بالتوصية بوضع استراتيجية وطنية شاملة ترتكز على التعاون الدولي، وتحقيق التوازن بين الأمن والاستقرار الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية : الهجرة غير الشرعية، سوق العمل ، السياسات الحكومية، التأثيرات الاجتماعية

المقدمة:

تعد الهجرة ظاهرة إنسانية قديمة تعكس سعى الإنسان المستمر لتحسين ظروفه المعيشية، والهرب من الأزمات الاقتصادية أو السياسية أو البيئية. ومع تطور المجتمعات وتغير التوازنات الإقليمية والدولية، برزت أنماط جديدة من الهجرة، وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية، التي باتت تمثل تحديا كبيرا أمام الدول والمجتمعات نظرا لما تخلفه من تبعات أمنية واقتصادية واجتماعية وجغرافية.

برزت الهجرة غير الشرعية في ليبيا كإحدى الظواهر الأكثر تعقيدا خلال العقد الأخير، خاصة بعد عام 2011، نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية، وانهيار مؤسسات الدولة، وضعف السيطرة على الحدود. وقد أدى هذا الوضع إلى تحول ليبيا إلى نقطة عبور رئيسية للمهاجرين غير النظاميين المتجهين نحو أوروبا، مستغلين هشاشة الدولة وشبكات التهريب المنظمة.

وتعد ليبيا بحكم موقعها الجغرافي القريب من السواحل الأوروبية معبرا بريا وبحريا أساسيا، حيث تشير الإحصاءات إلى أن نحو 80% من المهاجرين غير الشرعيين المتجهين إلى أوروبا ينطلقون من الأراضي الليبية. وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذتها دول المقصد لحماية حدودها، كإنشاء مراكز مراقبة الكترونية، وبناء حواجز حدودية مزودة بأجهزة استشعار، وتفعيل عمليات رقابة ك فرونتكس" و"صوفيا"، إلا

أن أعدادا كبيرة من المهاجرين فضلوا البقاء في ليبيا نتيجة للفراغ الأمني والسياسي المستمر.

يشكّل المهاجرون غير الشرعيين خطرا متزايدًا، لا سيما مع ازدياد أعدادهم، وهو ما أدى إلى بروز انعكاسات اجتماعية واقتصادية واضحة داخل المجتمع الليبي. وتشير تقارير المنظمة الدولية للهجرة (2023) إلى أن عدد المهاجرين غير النظاميين في ليبيا بلغ نحو 700 ألف نسمة، أي ما يعادل حوالي 30% من إجمالي عدد السكان، ما يسلط الضوء على حجم الضغط الذي تواجهه الدولة الليبية.

ولا تكمن خطورة هذه الظاهرة فقط في أبعادها الأمنية والاقتصادية، بل تمتد أيضا إلى تأثيرات جغرافية حادة، تشمل تغيرات في التوزيع السكاني، وضغوطا على البنية التحتية، وتهديدا للتوازن الاجتماعي، خاصة في المدن الحدودية والمراكز الحضرية.

وانطلاقا من هذا الواقع، يسعى البحث إلى تناول أبعاد الهجرة غير الشرعية في ليبيا من منظور جغرافي واجتماعي، من خلال تحليل أسبابها، وأنماط توزعها المكاني، ورصد آثارها على المجتمع الليبي، وذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة، واقتراح آليات فعالة لمعالجتها ضمن إطار تنموي شامل ومستدام.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

تتجلى مشكلة البحث في تأثيرات الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي، حيث تتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بشكل معقد تثار عدة تساؤلات رئيسية:

1. كيف يؤثر تدفق المهاجرين على سوق العمل المحلي؟
2 ما هي التحديات الاجتماعية التي تنشأ نتيجة التعدد الثقافي؟
.3. كيف تتعامل الحكومة الليبية مع قضايا الهجرة غير الشرعية؟
4 ما هي الآثار الاقتصادية المترتبة على وجود المهاجرين في البلاد؟

أهداف البحث :

.1 دراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تدفع الأفراد للهجرة غير الشرعية من دولهم إلى ليبيا.

2 تقييم تأثير تدفق المهاجرين على سوق العمل الليبي، بما في ذلك معدلات البطالة والدخل.

3. تحليل التأثيرات الاجتماعية للهجرة على التماسك الاجتماعي والهوية الثقافية في المجتمع الليبي.

.4 دراسة السياسات الحالية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية وتقييم فعاليتها في إدارة تدفق المهاجرين.

5 تقديم توصيات مدعومة بالبيانات لتحسين استراتيجيات إدارة الهجرة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

6. استكشاف سبل التعاون بين ليبيا والدول الأخرى لمواجهة تحديات الهجرة بشكل جماعي.

7 العمل على زيادة الوعي حول حقوق المهاجرين والتحديات التي يواجهونها، مما يسهم في تقليل التوترات الاجتماعية.

أهمية البحث :

تتعدد أهمية البحث في موضوع الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها على المجتمع الليبي، وتشمل الجوانب التالية:

1. يساهم البحث في تقديم رؤية شاملة حول أسباب الهجرة غير الشرعية، مما يساعد في فهم دوافع المهاجرين والضغوط التي تواجههم.

2. يساعد في تحليل التأثيرات الاقتصادية للهجرة على سوق العمل المحلي، مما يمكن صانعي القرار من اتخاذ خطوات فعالة لتعزيز الاقتصاد الوطني.

3 يسلط الضوء على التحديات الاجتماعية الناتجة عن التعدد الثقافي، مما يساهم في وضع استراتيجيات لتعزيز التعايش السلمي بين السكان المحليين والمهاجرين.

4. يوفر توصيات مبنية على الأدلة لتحسين السياسات المتعلقة بالهجرة، مما يسهم في تعزيز استقرار البلاد وأمنها.

5 يبرز أهمية التعاون بين ليبيا والدول الأخرى والمنظمات الدولية في معالجة قضايا الهجرة مما يعزز الجهود المشتركة لتحقيق حلول مستدامة.

6. يسهم في رفع مستوى الوعي حول قضايا الهجرة وحقوق المهاجرين، مما يعزز الفهم والتعاطف في المجتمع.

مناهج البحث:

اعتمد الباحث على مجموعة من المناهج العلمية التي تتناسب مع طبيعة موضوع الهجرة غير الشرعية، وذلك بهدف تحليل الظاهرة وفهم أبعادها بشكل دقيق. وتتمثل هذه المناهج في الآتي:

1. **المنهج الوصفي :** استخدم هذا المنهج لتقديم وصف شامل ودقيق لظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا، من خلال تحديد خصائصها، وأسبابها، ومدى تأثيرها على

المجتمع. وقد ساعد هذا المنهج في استعراض السياق العام للظاهرة وتسليط الضوء على خطورتها من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والأمنية. اعتمد الباحث على هذا المنهج لتحليل الظاهرة بشكل منهجي وعلمي، عبر تفكيك عناصرها المختلفة ودراسة علاقاتها وتأثيراتها المتبادلة داخل المجتمع الليبي. وقد أتاح هذا التحليل إمكانية الوصول إلى نتائج دقيقة تسهم في صياغة حلول ومقترحات فعالة للتعامل مع الظاهرة.

3 المنهج الجغرافي : نظرا للطابع المكاني للهجرة غير الشرعية، تم توظيف هذا المنهج الدراسة التوزيع الجغرافي للمهاجرين غير الشرعيين داخل ليبيا، وتحديد المناطق الأكثر تأثرا بهذه الظاهرة. كما ساعد ، **و**هذا المنهج في فهم العلاقة بين الخصائص الجغرافية والموقع الاستراتيجي لليبيا، ودورهما في جعل البلاد نقطة عبور رئيسية نحو أوروبا.

حدود البحث :

- يركز البحث على المناطق الحضرية والريفية في ليبيا، مع التركيز على المدن الساحل الشمال الغربي ، حيث يتواجد عدد كبير من المهاجرين.

2. **الفترة الزمنية:**

- يركز البحث على الأحداث والتغيرات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية منذ عام 2011 حتى الوقت الحالي، مما يعكس تأثيرات الأزمات السياسية والاجتماعية.

المبحث الأول ـ مفهوم الهجرة غير الشرعية:

ظهر مفهوم الهجرة غير الشرعية مع نشوء الدول الحديثة وتشكل الأنظمة القانونية والسياسية، إذ ترتب على قيام الدول وجود حدود جغرافية وقانونية تفصل بينها، وأصبح عبور هذه الحدود بشكل غير قانوني بعد انتهاكا لسيادتها وتشريعاتها. (1) ، تشير الهجرة غير الشرعية، وتعرف أيضا بالهجرة السرية أو غير القانونية أو غير النظامية، إلى ظاهرة عالمية منتشرة في مختلف أنحاء العالم، سواء في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، أو في الدول النامية. وقد أصبحت بعض الدول، مثل الأرجنتين وفنزويلا والمكسيك، وجهات رئيسية للمهاجرين من البلدان المجاورة. أما في إفريقيا، فإن الحدود التي ورثتها الدول عن الاستعمار غالبا ما لا تمثل حواجز فعلية بين القبائل والشعوب، خاصة في دول مثل ساحل العاج، جنوب إفريقيا، ونيجيريا.

وتعد الهجرة غير الشرعية تحديا كبيرا يؤثر سلبا على الواقع الاقتصادي والاجتماعي

للدول المضيفة، إذ تشكل عبنا على الموارد والخدمات العامة. ويمكن تعريفها بأنها تنقل الأفراد إلى دولة ما بطريقة مخالفة للقوانين والإجراءات المعتمدة، دون الحصول على تأشيرة دخول أو تراخيص إقامة وعمل، ما يضعهم في دائرة المخالفة القانونية.

كما يمكن النظر إلى الهجرة غير الشرعية على أنها استخدام وسائل غير رسمية للانتقال من بلد إلى آخر، بعيدًا عن الوثائق القانونية والمعايير الدولية المعتمدة. وغالبا ما يرتبط هذا النوع من الهجرة بالإقامة غير القانونية، أو العمل دون تصاريح، أو خرق شروط التأشيرة، بل وقد يشمل التهريب أو الاتجار بالبشر ، مما يجعل المهاجرين عرضة للاستغلال ويضعهم في أوضاع معيشية هشة وغير آمنة.

أسباب الهجرة غير الشرعية

تتعدد الأسباب التي تدفع الأفراد إلى الهجرة غير الشرعية، وتتنوع ما بين دوافع اقتصادية، اجتماعية، بيئية تعليمية وثقافية (2). وفيما يلى أبرز هذه الأسباب:

1. **الأسباب الاقتصاديـــــة:** تعد من أبرز المحفزات للهجرة غير الشرعية، حيث يسعى الكثيرون إلى الهروب من البطالة والفقر ، بحثا عن فرص عمل تضمن لهم دخلا مستقرا وتحسن من مستوى معيشتهم، خاصة في ظل ضعف التنمية الاقتصادية في بلدانهم الأصلية. (3)

2 الأسباب الاجتماعية والسياسية: يُجبر النزاع المسلح، الاضطهاد السياسي، التمييز العرقي أو الديني، وانعدام الأمن، الكثير من الأفراد على مغادرة بلدانهم، بحثا عن ملاذ آمن يوفر لهم الحماية والكرامة. (4)

3 الأسباب البيئية : تلعب التغيرات المناخية دورا متزايدا في دفع السكان إلى الهجرة، خاصة في المناطق التي تعاني من الجفاف التصحر، الفيضانات، أو الكوارث الطبيعية الأخرى (5)، ما يؤدي إلى تدهور سبل العيش وفقدان مصادر الرزق

.4 الأسباب التعليمية: يسعى بعض الشباب إلى الهجرة بغرض الحصول على تعليم أفضل أو فرص تدريب وتخصص غير متاحة في أوطانهم، مما يدفعهم أحيانا إلى سلوك طرق غير قانونية للوصول إلى وجهاتهم الدراسية.

من خلال فهم هذه العوامل يمكن تكوين تصور أشمل حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مما يساعد في تحليل أسبابها ووضع استراتيجيات فعالة لمعالجتها، خاصة في ليبيا، حيث تعد هذه الظاهرة من التحديات المعاصرة التي تواجه المجتمع والدولة على حد سواء

النظريات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالهجرة:

تعد الهجرة، سواء كانت شرعية أو غير شرعية، من الظواهر المعقدة التي تتداخل فيها عدة عوامل (6). وقد تناول العديد من الباحثين هذه الظاهرة من خلال نظريات اقتصادية واجتماعية تسعى إلى تفسير أسبابها ودوافعها. يساعد فهم هذه النظريات في تحليل خلفيات الهجرة وتطوير سياسات أكثر فاعلية لإدارتها.

أولا ـ النظريات الاقتصادية:

1. نظرية الدفع والجذب: تعد من أبرز النظريات الكلاسيكية في تفسير الهجرة. تنطلق من فكرة وجود عوامل "دفع" تجبر الأفراد على مغادرة بلدانهم، مثل الفقر، البطالة، وسوء الأوضاع المعيشية، مقابل عوامل جذب" تشجعهم على الانتقال إلى بلدان أخرى، مثل توفر فرص العمل وارتفاع مستوى الأجور، والاستقرار السياسي

2 نظرية رأس المال البشري : ترى هذه النظرية أن الهجرة تعتبر استثمارا شخصيا من الفرد في نفسه ، حيث يهاجر بهدف تحسين مهاراته، كفاءته التعليمية أو المهنية، مما يعزز من فرصه للحصول على دخل أعلى أو فرص اقتصادية أفضل في بلد المقصد.

3 نظرية العوامل المتعددة : تشير إلى أن قرار الهجرة لا يُبنى على عامل واحد فقط، بل هو نتاج تفاعل معقد بين عوامل اقتصادية اجتماعية، سياسية وأمنية. وهذا التعدد يبرز تنوع خلفيات المهاجرين ودوافعهم.

ثانيا: النظريات الاجتماعية (7)

1. نظرية الشبكات الاجتماعية تؤكد أن الروابط العائلية والاجتماعية تلعب دورا حاسما في تسهيل الهجرة. فوجود أقارب أو أصدقاء في بلد الهجرة يقلل من تكاليف المخاطرة، ويُسهل الحصول على السكن والعمل، مما يؤدي إلى استمرار تدفق المهاجرين ضمن نفس الشبكة.

2 نظرية الهوية والانتماء: تركز على البعد الثقافي والديني للهجرة، وتوضح كيف أن الإقصاء، التمييز، أو الشعور بعدم الانتماء في بلد المنشأ يمكن أن يدفع الأفراد إلى البحث عن بيئة أكثر تقبلا لهوياتهم الفردية أو الجماعية

3 نظرية التكيف الثقافي: تتناول هذه النظرية التحديات التي يواجهها المهاجرون عند اندماجهم في مجتمعات جديدة ذات ثقافات مختلفة، مثل صدمة الثقافة، اللغة، والتمييز. كما تشرح كيف تؤثر هذه العوامل على رغبة المهاجر في البقاء أو العودة إلى وطنه.

توفر هذه النظريات إطارا متكاملا لفهم ظاهرة الهجرة، بما في ذلك الهجرة غير الشرعية، من جوانب متعددة. ومن خلال الربط بين الدوافع الاقتصادية والاجتماعية، يمكن تصميم سياسات واستراتيجيات أكثر فعالية للتعامل مع قضايا الهجرة، خاصة في البلدان التي تعاني من تدفقات هجرة غير نظامية، مثل ليبيا.

الفصل الثاني - الموقع الجغرافي في ليبيا:

تقع ليبيا في شمال إفريقيا، وتعتبر واحدة من أكبر الدول في القارة من حيث المساحة، حيث تغطي حوالي 1.76 مليون كيلومتر مربع. يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق مصر ومن الجنوب النيجر وتشاد، ومن الغرب تونس والجزائر. تتمتع ليبيا بموقع استراتيجي يجعلها نقطة عبور رئيسية للمهاجرين القادمين من دول إفريقيا إلى أوروبا.

تأثير الموقع الاستراتيجي لليبيا على الهجرة غير الشرعية

تلعب الجغرافيا السياسية لليبيا دورا محوريا في تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث إن موقعها الجغرافي جعل منها نقطة عبور رئيسية نحو القارة الأوروبية. يمتد الساحل الليبي لأكثر من 1900 كيلومتر على البحر الأبيض المتوسط (8) مما يجعل ليبيا قريبة جغرافيا من العديد من الدول

الأوروبية، وخاصة إيطاليا. هذا القرب جعل من الشواطئ الليبية منصة انطلاق أساسية للمهاجرين غير الشرعيين الذين يسعون إلى الوصول إلى الجزر الأوروبية مثل جزيرة لامبيدوزا (9)، عبر رحلات بحرية محفوفة بالمخاطر.

تتعدد نقاط العبور في ليبيا، سواء عبر الحدود الجنوبية المشتركة مع دول مثل النيجر وتشاد والسودان، أو عبر الموانئ الشمالية التي تشهد نشاطا مكثفا لشبكات تهريب البشر. مناطق مثل سبها وغات في الجنوب، وطرابلس وصبراتة في الشمال، أصبحت محاور مركزية في حركة الهجرة، حيث تنشط بها مجموعات التهريب بشكل منظم (10). كما أن الأوضاع السياسية غير المستقرة في الدول المجاورة، مثل الأزمات الأمنية في السودان وتشاد، أو الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية في تونس ومصر، تسهم في زيادة تدفق المهاجرين نحو الأراضي الليبية، باعتبارها نقطة عبور رئيسية نحو "الحلم الأوروبي."

ورغم الأوضاع المتدهورة في الداخل الليبي، إلا أن بعض المهاجرين يختارون البقاء المؤقت فيها بسبب توفر فرص عمل في قطاعات مثل الزراعة والبناء

والخدمات. هذه الفرص، وإن كانت محدودة، تساهم في جذب مزيد من المهاجرين الباحثين عن مصدر دخل، ولو لفترة مؤقتة قبل التوجه إلى أوروبا.

من ناحية أخرى، فإن التحديات الأمنية التي تواجهها ليبيا، نتيجة الانقسام السياسي وانتشار الجماعات المسلحة، تزيد من معاناة المهاجرين، حيث يتعرض كثير منهم لانتهاكات جسيمة، منها الاستغلال، والعمل القسري، والاتجار بالبشر، بل وحتى الاحتجاز في ظروف غير إنسانية داخل مراكز الإيواء.

في ضوء هذه العوامل مجتمعة، يتضح أن الموقع الجغرافي لليبيا، بما يحمله من ميزات استراتيجية أصبح أيضا من أبرز العناصر التي تغذي ظاهرة الهجرة غير الشرعية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى استجابة وطنية ودولية متكاملة تركز على معالجة الأسباب الجغرافية والسياسية لهذه الظاهرة وتعزيز آليات الرقابة على الحدود، وتحقيق الاستقرار الذي يشكل أساسا للحد منها بشكل فعال.

تحليل الأزمات السياسية وتأثيرها على تدفق المهاجرين

تعد الأزمات السياسية التي تعاني منها ليبيا منذ عام 2011 من العوامل الجوهرية التي ساهمت في تصاعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتزايد تدفقات المهاجرين إلى داخل البلاد وعبرها. فقد أدى انهيار النظام السياسي إلى حالة من الفوضى السياسية والأمنية، الأمر الذي حول ليبيا إلى ساحة مفتوحة للصراعات والنزاعات المسلحة، وانعكس بشكل مباشر على طبيعة الهجرة وحجمها.

وقد أدى عدم الاستقرار السياسي وتنازع الشرعية بين الحكومات المتعاقبة إلى غياب سلطة مركزية قادرة على فرض سيطرتها الكاملة على الحدود والمنافذ ما سهل من نشاط شبكات

التهريب، وجعل ليبيا منطقة عبور سهلة للمهاجرين غير النظاميين من دول الجوار الإفريقي. هذا الانقسام السياسي خلق بيئة محفوفة بالمخاطر ، لا تضمن أدنى معايير الحماية القانونية أو الإنسانية للمهاجرين.

مما ساهم تزايد العنف والاقتتال الداخلي بين الفصائل المسلحة في تهجير عدد كبير من السكان المحليين داخل ليبيا، الأمر الذي فاقم من الضغط على البنية التحتية والخدمات في المدن المستضيفة وخلق بيئة مزدحمة وغير مستقرة، تدفع بالعديد من المهاجرين إلى مواصلة رحلتهم شمالا نحو أوروبا، هربًا من أوضاع معيشية متردية وغير آمنة.

أما على صعيد السياسات، فإن غياب رؤية حكومية موحدة وثابتة تجاه قضية الهجرة أدى إلى اعتماد إجراءات متضاربة، تتراوح بين التساهل والتشديد في التعامل مع المهاجرين، مما زاد من حالة الارتباك لدى الأجهزة الأمنية، وأدى إلى غياب إطار تنظيمي واضح لمعالجة الظاهرة، كما أدى إلى انتهاكات متعددة لحقوق الإنسان في مراكز الاحتجاز المؤقتة (11).

ورغم أن ليبيا تسعى إلى التعاون مع المجتمع الدولي، خاصة مع الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية المعنية بالهجرة، إلا أن غياب الاستقرار السياسي أعاق تنفيذ برامج فعالة لمعالجة الهجرة وأضعف من قدرة الدولة على فرض القانون ومراقبة الحدود بشكل مستدام.

تدهور الأوضاع الاقتصادية الناتج عن الأزمات السياسية المتلاحقة أدى إلى تراجع فرص العمل وتردي مستوى الخدمات الأساسية، وهو ما دفع بعض المواطنين إلى الهجرة بدورهم، وقلل من قدرة الدولة على استيعاب المهاجرين الوافدين، مما يزيد من هشاشة الوضع ويزيد من التنافس على الموارد الشحيحة أصلا (12).

يُظهر تحليل الأزمات السياسية في ليبيا مدى تأثير عدم الاستقرار على تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، سواء من خلال تسهيل حركة العبور أو من خلال تردي الظروف المعيشية التي تحفز الهجرة من داخل البلاد وخارجها. ومن هذا المنطلق، يصبح من الضروري صياغة استجابة شاملة ومتكاملة تتضمن جهودا داخلية لإرساء الأمن والاستقرار، إلى جانب تعاون دولي يعزز من قدرة الدولة على إدارة ملف الهجرة وفق أطر قانونية وإنسانية مستدامة.

الفصل الثالث: التأثيرات الاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي

تمثل الهجرة غير الشرعية في ليبيا تحديا اقتصاديا معقدا ينعكس على مختلف مكونات السوق المحلي، بما في ذلك فرص العمل، توزيع الأجور، وأداء القطاعات الاقتصادية. ومع غياب سياسات واضحة لتنظيم وجود المهاجرين داخل الدولة، تبرز العديد من الآثار السلبية والإيجابية على حد سواء. وفي هذا الفصل، سيتم تحليل التأثيرات الاقتصادية للهجرة من خلال محورين رئيسيين :

أولا: تأثير المهاجرين على سوق العمل المحلي (13)

لقد أدت موجات الهجرة غير الشرعية إلى زيادة عدد الأفراد المنخرطين في سوق العمل الليبي لا سيما في القطاعات التي تتطلب مهارات منخفضة أو عمالة مؤقتة. ومن أبرز التأثيرات التي شهدها سوق العمل

1 زيادة المنافسة على الوظائف يتسبب تدفق المهاجرين في ضغط على سوق العمل، خاصة في ظل تدهور الاقتصاد الليبي وارتفاع معدلات البطالة. هذا الضغط يؤدي إلى تنافس أكبر بين العمالة المحلية والمهاجرين، خصوصا في مجالات مثل البناء، الزراعة، والخدمات المنزلية، مما يقلل من فرص العمل المتاحة أمام المواطنين الليبيين.

2 الضغط على الأجور يميل المهاجرون إلى قبول أجور منخفضة بسبب ظروفهم المعيشية الصعبة، ما يدفع بعض أرباب العمل إلى تفضيلهم على حساب العمالة المحلية. هذا الأمر يؤدي إلى انخفاض الأجور في بعض القطاعات، ويؤثر سلبا على مستوى دخل المواطنين.

3. تحسين بعض القطاعات الإنتاجية توفر العمالة المهاجرة دعما لقطاعات حيوية تعاني من نقص اليد العاملة، مثل الزراعة والبناء، حيث يسهم وجودهم في تنفيذ المشاريع بوتيرة أسرع، وتحسين مستويات الإنتاج.

.4. إدخال مهارات جديدة: رغم محدودية هذا الأثر، إلا أن بعض المهاجرين يجلبون معهم مهارات مهنية أو حرفية قد تساهم في تطوير بعض الأنشطة الاقتصادية، وهو ما يمكن أن يكون له أثر إيجابي على المدى البعيد إذا ما أحسن استثماره ضمن أطر تنظيمية واضحة.

ثانيا ـ الاقتصاد غير الرسمي وتأثير الهجرة (14):

يعد الاقتصاد غير الرسمي أحد أبرز مظاهر التأثير الاقتصادي للهجرة غير الشرعية في ليبيا، حيث ينجذب إليه معظم المهاجرين لسهولة الاندماج فيه مقارنة بالاقتصاد المنظم. وتنعكس هذه العلاقة من خلال

1 نمو الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة: يُقبل المهاجرون على العمل في مجالات غير رسمية مثل البيع الجائل، الصيانة، والحرف البسيطة، مما يسهم في اتساع قاعدة الاقتصاد غير الرسمي بشكل غير متوازن.

2 ضعف الإطار القانوني نظرا لغياب الرقابة والتنظيم، تعمل هذه الأنشطة خارج مظلة القانون، ولا توفر حقوقا أو تأمينات للمهاجرين، ما يعرضهم للاستغلال، ويخلق تحديا في ضبط السوق وتنظيمه.

.3 تأثيرات محدودة على الاقتصاد الكلي: رغم أن الاقتصاد غير الرسمي يتيح فرص عمل محدودة، إلا أنه لا يسهم في الإيرادات الضريبية أو دعم الميزانية العامة، مما

يقلل من أثره الإيجابي على الاقتصاد الوطني، بل يزيد من هشاشة المنظومة الاقتصادية.

4. انعكاسات اجتماعية سلبية قد تؤدي الفجوة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي إلى اتساع التفاوت الاجتماعي بين فئات المجتمع، وخلق طبقات مهمشة خارج إطار التنمية الاقتصادية المتكاملة، وهو ما يهدد التماسك الاجتماعي.

يتضح من خلال هذا الفصل أن الهجرة غير الشرعية في ليبيا تلقي بظلالها الثقيلة على السوق المحلي والاقتصاد الوطني، من خلال ما تسببه من منافسة غير متكافئة في سوق العمل، ومن خلال مساهمتها في اتساع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية. وفي ظل غياب رؤية واضحة لإدارة هذه الظاهرة، تظل التداعيات الاقتصادية متفاقمة. ومن هنا تبرز الحاجة إلى اعتماد سياسات متكاملة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للهجرة، بما يضمن حماية العمال المحليين وتنظيم سوق العمل، وتحقيق الاستفادة القصوى من الطاقات المتاحة.

الفصل الرابع: التأثيرات الاجتماعية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي

تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة مركبة لا تقتصر آثارها على الجوانب الأمنية والاقتصادية فحسب، بل تمتد لتشمل أبعادا اجتماعية وثقافية عميقة. ففي ليبيا، التي باتت نقطة عبور رئيسية للمهاجرين، تتجلى هذه التأثيرات بشكل واضح في بنية المجتمع وتفاعلاته. ويُظهر هذا الفصل أبرز الأبعاد الاجتماعية للهجرة غير الشرعية من خلال محورين أساسيين : التنوع الثقافي

والتوترات الاجتماعية.

أولاً ـ التنوع الثقافي وتأثير الهجرة على الثقافة المحلية:

ساهم تدفق المهاجرين إلى ليبيا في إدخال أنماط جديدة من السلوك والعادات واللغات، ما أدى إلى تنوع ثقافي ملحوظ داخل بعض المناطق الليبية، لا سيما الحضرية منها. وقد انعكس هذا التعدد الثقافي بعدة صور (15)

أولا، ساهم التفاعل بين المهاجرين والسكان المحليين في حدوث تبادل ثقافي واضح، تمثل في مشاركة العادات والتقاليد واللغة، ما قد يؤدي إلى تعزيز التفاهم المتبادل بين المجتمعات المختلفة. كما ظهرت ملامح إثراء فني وثقافي تمثلت في ظهور ألوان جديدة من الموسيقى والمأكولات وأساليب التعبير الفني، الأمر الذي يُضفي على البيئة المحلية طابعا من التنوع والحيوية الثقافية.

لكن هذا التنوع لم يخل من تحديات ثقافية، حيث قد يشعر بعض أفراد المجتمع المحلي بعدم تقبل لبعض الممارسات أو العادات التي تعد غريبة عن السياق الثقافي الليبي، مما قد يثير توترا في العلاقة بين الطرفين. كما أن هذا التفاعل قد يؤدي إلى إعادة تشكيل الهوية الثقافية الليبية نتيجة المزج بين الثقافات، مما يتطلب وعيا اجتماعيا وثقافيا لتقبل التعددية والحفاظ في الوقت نفسه على الهوية الوطنية.

ثانيا ـ التوترات الاجتماعية والعلاقة بين السكان المحليين والمهاجرين:

مع تزايد أعداد المهاجرين ظهرت توترات اجتماعية ناتجة عن تداخل المصالح والموارد بين السكان المحليين والوافدين. فالكثافة السكانية المتزايدة بفعل الهجرة أدت إلى ضغط كبير على الموارد والخدمات العامة مثل المرافق الصحية والتعليمية والخدمات السكنية، وهو ما أثار استياء بعض المواطنين، خاصة في المناطق التي تعاني أصلا من ضعف في البنية التحتية (16).

علاوة على ذلك، يواجه العديد من المهاجرين تمييزا اجتماعيا قائما على العرق أو الدين أو اللغة ما يؤدي إلى نشوء فجوات اجتماعية وشعور بالعزلة لدى فئات المهاجرين. وفي بعض الحالات يتم استغلال هذه التوترات من قبل جهات سياسية أو إعلامية لخلق خطاب معاد للمهاجرين، بما يعمق الانقسامات داخل المجتمع، ويهدد السلم الاجتماعي.

ورغم هذه التحديات، ظهرت مبادرات تهدف إلى تعزيز التعايش السلمي بين السكان والمهاجرين من خلال تنظيم فعاليات ثقافية مشتركة، وورش عمل تعليمية، ومبادرات اجتماعية تقودها مؤسسات المجتمع المدني، تسعى إلى بناء جسور تواصل وتفاهم بين مختلف الفئات.

يتضح أن الهجرة غير الشرعية تحمل في طياتها تأثيرات اجتماعية مزدوجة؛ فمن جانب، تتيحفرصا لتعزيز التنوع الثقافي وإثراء الحياة المجتمعية، ومن جانب آخر، تثير تحديات تتعلق بالتعايش والانقسام الاجتماعي. ويقتضي التعامل مع هذه الظاهرة تبني سياسات شاملة تهدف إلى تعزيز قيم التسامح والتفاهم، ودعم المبادرات المجتمعية التي تعمل على دمج المهاجرين ضمن النسيج الاجتماعي، بما يحقق التوازن بين المحافظة على الهوية الوطنية والانفتاح على الآخر.

الفصل الخامس ـ السياسات الحكومية وإدارة الهجرة:

تواجه ليبيا تحديات كبيرة في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، نظرا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي وظروفها السياسية والاقتصادية غير المستقرة. وقد سعت

الحكومة الليبية إلى اعتماد مجموعة من السياسات والإجراءات للحد من تدفق المهاجرين وتنظيم وجودهم داخل البلاد، إلا أن تلك الجهود غالبا ما تصطدم بعقبات عديدة. يهدف هذا الفصل إلى استعراض السياسات الحكومية الحالية المتعلقة بالهجرة، وتحليل التحديات والفرص التي تواجه الدولة في هذا المجال.

في ظل التزايد الملحوظ في أعداد المهاجرين غير الشرعيين تبنت السلطات الليبية عددا من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى احتواء الظاهرة والتقليل من آثارها، أبرزها:

1. تشديد الرقابة على الحدود: عملت الحكومة على تعزيز الرقابة الأمنية على الحدود البرية والبحرية من خلال دعم قوات خفر السواحل واستخدام تقنيات المراقبة، وذلك بهدف تقليص أعداد المهاجرين المتجهين إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية (17).

2 التعاون مع الدول الأخرى تبذل ليبيا جهودًا للتعاون مع الدول الأوروبية ودول الجوار من خلال اتفاقيات مشتركة تستهدف مكافحة الهجرة غير الشرعية وشبكات التهريب، وتحسين قدرات ليبيا في مراقبة حدودها والتعامل مع تدفقات المهاجرين.

3 إعادة المهاجرين إلى بلدانهم: تشمل السياسات المتبعة برامج لترحيل المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية بالتعاون مع منظمات دولية مثل المنظمة الدولية للهجرة، إلا أن هذه البرامج تواجه تحديات قانونية وإنسانية تتعلق بظروف الترحيل وضمان كرامة المهاجرين.

4. تقديم الحماية الدولية رغم غياب إطار قانوني شامل للجوء، تحاول الحكومة توفير الحماية لبعض الفئات المستضعفة من المهاجرين، خصوصا أولئك الفارين من مناطق النزاع، وذلك بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئي (18).

التحديات والفرص

1. عدم الاستقرار السياسي: يعد الاضطراب السياسي والانقسام بين الحكومات في ليبيا من أبرز العوامل التي تعيق تطبيق السياسات بشكل فعال، وتحد من قدرة الدولة على فرض سيطرتها الكاملة على الحدود والمراكز الرسمية.

2 الضغط على الموارد والخدمات يؤدي تدفق المهاجرين إلى ضغط كبير على الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والسكن، مما يتسبب في توترات اجتماعية واقتصادية بين السكان المحليين والمهاجرين.

3 الانتهاكات الحقوقية تثير مراكز الاحتجاز وطرق التعامل مع المهاجرين العديد من الانتقادات الدولية، حيث يعاني الكثيرون من ظروف إنسانية سيئة، وسط غياب واضح للرقابة القضائية والإدارية على هذه المراكز.

.4 ضعف التعاون الدولي يواجه التعاون مع المجتمع الدولي صعوبات نتيجة غياب حكومة موحدة وممثلة لجميع الليبيين، بالإضافة إلى تضارب المصالح بين بعض الأطراف المحلية والدولية. توضح التجربة الليبية أن مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتطلب اعتماد نهج شامل يوازن بين حماية الأمن الوطني واحترام حقوق الإنسان. إن تطوير سياسات فعالة في هذا المجال يستوجب استقرارا سياسيا، ودعما دوليا، وتعزيزا للقدرات الوطنية. فالهجرة، رغم ما تحمله من تحديات، قد تشكل أيضا فرصة للتنمية وتحقيق الاستفادة المشتركة إذا ما تمت إدارتها ضمن إطار قانوني وإنساني متكامل.

الفصل السادس - النتائج والتوصيات:

يعد هذا الفصل تتويجا للتحليل المعمق الذي تناول التأثيرات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للهجرة غير الشرعية في ليبيا. من خلال استعراض المعطيات والبيانات، يمكن

استخلاص مجموعة من النتائج المهمة التي توضح أبعاد الظاهرة، إلى جانب تقديم توصيات عملية تسهم في تحسين إدارة ملف الهجرة وتحقيق التوازن بين متطلبات الأمن الوطني والالتزامات الإنسانية.

تحليل النتائج

أظهر البحث عددًا من النتائج الجوهرية التي تعكس مدى تعقيد ظاهرة الهجرة غير الشرعية في السياق الليبي، ومنها:

1 ساهمت النزاعات السياسية والاقتصادية في دول الجوار، مثل السودان وتشاد والنيجر، في زيادة أعداد المهاجرين الذين يتخذون من ليبيا نقطة عبور رئيسية نحو أوروبا. وقد جعل ذلك من ليبيا واحدة من أهم المحطات في مسارات الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض

المتوسط.

2. أدت الهجرة غير الشرعية إلى منافسة مباشرة مع العمالة المحلية، خاصة في القطاعات التي تعتمد على المهارات المتوسطة والمنخفضة. وقد نتج عن ذلك انخفاض

في الأجور وارتفاع نسبي في معدلات البطالة، مما زاد من الضغوط الاقتصادية على المواطنين الليبيين.

3 أدت الفوارق الثقافية والدينية واللغوية بين المهاجرين والسكان المحليين إلى نشوء توترات اجتماعية في بعض المناطق، الأمر الذي يتطلب تدخلات مجتمعية وسياسية لاحتواء هذه التحديات وتحويلها إلى فرص للتكامل والتنوع الإيجابي.

4 ساهم المهاجرون في توسيع نطاق الاقتصاد غير الرسمي، سواء في الأعمال اليومية أو التجارة غير المقننة، مما أدى إلى تراجع الأداء الاقتصادي الرسمي وتقليص القاعدة الضريبية التي تعتمد عليها الدولة في تمويل الخدمات العامة.

5 كشفت الدراسة عن ضعف السياسات المعتمدة لمواجهة الهجرة غير الشرعية، خاصة في ظل غياب الاستقرار السياسي والقدرة المؤسسية المحدودة، ما أضعف قدرة الدولة على وضع وتنفيذ خطط طويلة المدى.

التوصيات:

بناء على ما سبق، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تحسين إدارة ملف الهجرة في ليبيا على النحو التالي:

1. تعزيز التعاون الدولي من خلال أن تعمل الحكومة الليبية على بناء شراكات استراتيجية مع الدول الأوروبية، ومنظمات حقوق الإنسان، وهيئات الأمم المتحدة، لضمان دعم فني ومالي يمكنها من إدارة الهجرة بفعالية وضمن إطار يحترم الحقوق الإنسانية.

2 تطوير سياسات شاملة ومستدامة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية للهجرة، مع التركيز على التوازن بين مكافحة الهجرة غير الشرعية وتوفير حماية كافية للمهاجرين المحتاجين إليها.

.3 تنشيط الاقتصاد الرسمي وتقليل الاقتصاد غير المنظم ينبغي على الدولة اتخاذ إجراءات فعالة لتحسين مناخ الاستثمار وتوفير حوافز لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما يسهم في دمج العمالة في إطار الاقتصاد الرسمي، وتقليص الاعتماد على الأنشطة غير القانونية.

تؤكد نتائج هذا البحث أن الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا تشكل تحديا مركبا يتداخل فيه السياسي بالاقتصادي والاجتماعي وعلى الرغم من التحديات الكبيرة، فإن هناك فرصا حقيقية يمكن استغلالها لتحويل الظاهرة إلى مورد إيجابي يخدم التنمية الوطنية. ويتطلب ذلك إرادة سياسية حقيقية، ورؤية استراتيجية متكاملة، وتعاونا وثيقا مع

المجتمع الدولي، بما يضمن حماية حقوق الإنسان، وتعزيز الأمن، وتحقيق الاستقرار في المجتمع الليبي.

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المراجع:

1 وليد رشاد محمود و صبحي قنصوه دوافع وتأثيرات ظاهرة الهجرة الأفريقية غير المشروعة لمصر على الأمن الوطني المصري مجلة الدراسات الافريقية 2023، الصفحات 45-44

2 احمد عبد العزيز الاصفر. مكافحة الهجرة غير مشروعة : الانتشار والاشكال والاساليب جامعة نايف للعلوم الأمنية 2010

.3 محمد محمد أبوزيد. الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي. رسالة ماجستير غير منشورة بكلية العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط. 2019.

4. عائشة الطيب. الهجرة غير النظامية من دول المغرب العربي نحو أوروبا متابعات أفريقية. 2023.

5 بورزق أحمد و حجاج مليكة. أسباب الهجرة غير الشرعية وأثارها. مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية 2018، الصفحات 279-290

6. إبراهيم عبد الرحمن العالم العربي دراسات في الهجرة الدولية ونظرياتها الاسكندرية : دار المعرفة
الجامعية، 2000.

.7 محمد حافظ دياب الهجرة الابعاد الاجتماعية والثقافية ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994

8 رجب ضو المريض الاستراتيجية الأمنية لمكافحة الهجرة غير القانونية في ليبيا. مجلة جامعة بني وليد للعلوم الانسانية. 2024.

9 ماتيو فيلا الهجرة غير الشرعية عبر البحر المتوسط المعهد الايطالي للدراسات السياسية الدولية. 2020.

10. سعيد عمار الكيلاني. الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن القومي في ليبيا. مجلة شروس الثاني
2024.

11. محمد أمحمد أبوزيد الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي. رسالة ماجستير بكلية العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط. 2019.

12 إيهاب عبد الرزاق النعاس الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا : الرؤية القانونية وتأثيرها الديمغرافي المجلة الأردنية الدولية للعلوم الانسانية 2020، الصفحات 31-50

.13. عمر محمد الشناوي. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية دراسة حالة دول حوض البحر المتوسط مجلة البحوث القانونية والاقتصادية 2021.

14. الفيتوري صالح الشطي. الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول المعبر المؤتمر الدولي الأول الهجرة غير الشرعية سبل المواجهة). 2019.
.15 منار أحمد أبو عوض الثقافة الوافدة وعلاقتها بالتغير البناني والوظيفي مجلة كلية الآداب جامعة دمياط. .2022
16 وجدان أبوالقاسم الميلودجي الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة في المجتمع الليبي دراسة تحليلية . مجلة الأستاذ الجامعي 2017.
17. المنظمة الدولية للهجرة (2022) تقرير حالة الهجرة في ليبيا طرابلس مكتب المنظمة في ليبيا. تم .https://www.iom.int/ar الاسترجاع من
18 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2023) . تقرير عن أوضاع المهاجرين واللاجئين .https://www.unhcr.org/ar في ليبيا. تم الاسترجاع من